الطائفية في الوطن العربي (٢)

في أصول المسألة الطائفية في المشرق

موريس ياسر عايق

سأحاول في هذه المقالة البرهنةَ على فكرتيْن أساسيتيْن. تفيد الأولى أنّ الطائفية في المشرق نتاجٌ لأسباب متناقضة، ولها بدورها نتائجُ متناقضة. وتقول الفكرة الثانية إنّ الطائفية مختلفة عن الرابطة المليّة: فهذه رابطةٌ تقليدية، فيما الطائفية وعيٌ حديثٌ يستند إلى رابطة، ذاتِ جذور تقليدية، نشأتْ في سياق الارتباط بالنظام العالمي.

يمكن البدءُ بتاريخ المسألة الطائفية مع بدايات اندماج السلطنة العثمانية بالسوق العالمية. فالسلطنة العثمانية قامت على مجتمعٍ ملّي، لكلّ ملّةٍ فيه كاملُ استقلالها في إدارة شؤون حياتها، بينما احتكرت السلطنةُ المهماتِ السياسيةَ (الحرب والضرائب). وهنا لا يوجد معنى للسياسة أو لمجالٍ عامٍّ منفصلٍ عمّا عداه، وبشكلٍ خاصّ عن المجال الديني: فما هو عامٌّ إنّما هو العلاقاتُ بين الأفراد، وتَضْبطها شرائعُ المحاكم الدينية (من زواج ومواريث.) أو المحاكِم العادية (مسائل تجارية.).

المسألة الطائفية ستبدأ مع الاندماج بالسوق، حيث سيشكّل المسيحيون حلقةَ اتصالٍ بين الأوروبيين من جهة، والداخل العثماني (كسوقٍ ومورِدٍ لموادّ أولية) من جهة أخرى. وسيكون المسيحيون عملاءَ تجاريين يشكّلون شبكاتِهم التجارية والصناعية (المنسوجات الحريرية في دمشق) حتى المدن الداخلية. وقد استفاد المسيحيون من تهيئتهم الاجتماعية (عاداتٍ، ومعرفةً بلغاتٍ أجنبية، وحيازتَهم مشتركاتٍ دينيةً مع الأوروبيين) في علاقاتهم بالأوروبيين، الأمرُ الذي أعطاهم دورًا أكبرَ في التراتبية الاجتماعية الجديدة. وستزداد أهميةُ الانتماء الطائفي على حساب الانتماءات الأخرى، كالعشائرية أو الجهوية، كما سيحصل في جبل لبنان.

غير أنّ الثروة المتزايدة التي امتلكها المسيحيون لم تترافقْ مع قوة عسكرية أو سياسية تحميها في مواجهةِ ما سيَنْجم جرّاءَ خلخلةِ توزيع الموارد السابق، الأمرُ الذي سيتسبّب في توتّراتٍ وعنفٍ متفجّر (حوادث دمشق ١٨٦٠ وإحراق أنوال المسيحيين..) على الرغم من تحالف أولئك المسيحيين مع جزء من الطبقة الوسطى الجديدة من المسلمين السُّنّة.[١] وهو ما سيعطي أهميةً للتدخّل الأجنبي، وبشكل أكثرَ فعاليةً في مسألة الحمايات القنصلية والمحاكم المختلطة، والتي ستزيد بدورها من وعي المسألة الطائفية. منذ تلك اللحظة الزمنية يمكن القول إنّ المسألة الطائفية، التي نعانيها اليوم، قد تدشّنتْ.

تركيبُ الطائفة سيبقى تقليديّاً لكنّ تبدُّل أهميتها ووظيفتِها في إعادة إنتاج الحياة الاقتصادية سيَطْرح مسألةَ الاندماج القومي، التي سيثيرها المسيحيون أنفسُهم في وصفهم روّادًا للفكر القومي أو الرابطة المدنية. ذلك هو التناقض المسيحي الذي سيدوم طويلاً، فسيكون هناك قسطنطين زريق وشارل مالك معًا.

مع فشل محاولات إصلاح السلطنة ومن ثم انهيارها، ستَظْهر إلى الوجود الدولُ العربيةُ، التي هي نتاجُ لسياساتٍ ومصالح القوى العظمى وقتها. لكنْ إذا كانت الدولةُ هنا تشكّلُ قاعدةَ للنظام الدولي، فإنّها في المقابل كيانٌ غريبٌ على شعوب المنطقة. فلا معنى هنا لفكرة الفاعل السياسي، ولا انفصالَ للمجال السياسي عن الاجتماعي أو الديني، بل والخاصّ أيضًا. إنّ الدولة التي امتلكتْ تاريخَ بناءٍ طويلاً في الغرب قد كانت، بالنسبة إلينا، مجردَ كيانٍ مستوردٍ إلى حدّ كبير، وذي وظيفةٍ استعمارية.

هذه الدولة لا تَمْلك تاريخًا ذاتيّاً ولا شرعيةً جغرافيةً، بل إنّ مشروعية سلطتها استندتْ دومًا إلى نفي شرعيتها كدولة (سوريا والعراق حالتان قصويان، ولبنان كحالة وسطى). وهذا ما سيَجْعل مسألةَ الانتماء دومًا مسألةً خلافيةً وغيرَ قابلةٍ للحلّ.

تُضاف إلى ذلك مشكلةٌ موروثةٌ من أيام العثمانيين وتقاليدِ الاضطهاد الديني العائدة إلى السلاجقة والأيوبيين، وهي تتعلّق بالطوائف الإسلامية من إسماعيليين ودروز وعلويين تمّ دفعُهم إلى الجبال كملاذٍ آمنٍ من الاضطهاد. مناطقُ هؤلاء ستمتاز دومًا بالفقر والحرمان، ولن تلتفت دولةُ الاستقلال إليهم إلا نادرًا. لكنّ الدولة الاستعمارية الحديثة قامت بدفعهم إلى الخروج من أماكنهم ودمجهم على نحوٍ متزايدٍ في الحياة العامة على قاعدة انتماءٍ (إشكاليّ وغير بديهيّ) إلى الدولة. وهؤلاء، وتحديدًا المنحدرون من البلدات المتوسطة، سيرونْ في الجيش المكانَ الأكثرَ مواءمةً. ففقرُهم لا يَسْمح لهم بتعلمٍ موازٍ للآخرين، والخدماتُ المدنيةُ لا

١ ـ وهذا سيشكّل، بدوره، قاعدةَ الدعوات التحديثية واللامركزية والإصلاحية داخل السلطنة العثمانية.

الطائفة بعدٌ حقيقيّ للهوية هيمن لحاجة الدولة إلى ضمان استمرارها، ولتوفير الحماية لأبنائها.

تصلهم إلا بشحّة. وهذا الجيش سيكون أداةً ثوريةً، وسيَحْمل المنتسبون إليه معهم تقاليدَ ريفيةً تقوم على علاقات القرابة والولاء، التي سيتم تعزيزُها وإعطاؤها طابعًا طائفيّاً فيما بعد.[١]

ستحاول الدولة الثورية تحقيقَ المجتمع المتجانس، معتمدةً على قوتها. ولكنّها ستعتمد أيضًا على نجاحها في حشد التأييد لروايتها، المستندةِ إلى هويةٍ نضاليةٍ وتاريخٍ قوميّ كفاحيّ يشكّلان العمودَ الفقريَّ للثقافة الوطنية

من أهداف الدولة الثورية: كسرُ التخلّف عبر تمدين المجتمع وتصنيعِه، وبناءُ هويةٍ متجانسةٍ على أساس القومية العربية التي هي متناقضةٌ مع جغرافية الدولة. سيكون من أهدافها، بمعنًى آخر، إعادةُ خلقِ المجتمع، الأمرُ الذي سيَدْفع الدولةَ إلى مراكمةٍ مستمرةٍ للقوة في مواجهة المجتمع ذاته. لكنّ هذه العملية لن تلبث أن تصل إلى حدودها السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية ستصطدم مع انتماءات أخرى ومفاهيم أخرى للسياسة، وبسبب كون السلطة ذاتها تتشكّل من أغلبية من أبناء الأقليّات. هنا اضطرّت الدولةُ إلى الانتكاس، والى الاعتماد على الهوية الطائفية التي سبق أن رفعتْ لواءَ محاربتها باسم الهوية القومية. وهكذا ستعيد الدولةُ توظيفَ الوعي الطائفي، لكنْ كوعيٍ هيمنةٍ هذه المرة، منتهيةً بذلك إلى إقصاء السياسة من المجتمع. وهذا ما سيُحْيي تعريفاتٍ للذات ليست سياسيةً، ويُضْعف الوعيَ القومي؛ فالوعي، هذا، نتاجُ عصرِ دخولِ الشعب إلى السياسة، عصرِ «السياسة الشعبية.»

ما سَهّلَ على الدولة إعادةَ بعث التقليد الثقافي الطائفي هو بنيتُها الاقتصاديةُ ذاتُها. فبعد أن استولت الدولةُ بشكلٍ شبهِ تامّ على دائرة الإنتاج، وألحقتْ بها قسمًا هائلاً من الموظّفين (وأغلبُهم في حالةٍ من البطالة المقنّعة)، فإنّها لن تَظْهر كـ «مستغِلّ» (تستغلّ طبقةً عبر علاقات الإنتاج) بل كـ «ظالم» يظْهر ظلمه عبر إعادةِ توزيعِ مواردِ الدولة بشكلٍ مستقلٍّ عن عملية الإنتاج.

هذا التوزيع الظالم (والفسادُ شكلُه الأبرز) لا يتيح بلورةَ وعيٍ طبقي، نتيجةً لغياب الاستغلال من خلال الإنتاج، بل تَظْهر الدولةُ بمظهر المحسن/ الجائر. وهذا يساهم في بلورة وعيٍ على مستوى الطائفة أو العشيرة، تبدو الدولةُ من خلاله محابيةً

آنا مش طائفية...
بس شمّيتوا ريحة الخَرَى بساحة رياض الصلح؟

١ ـ الأولوية هنا هي للتقاليد الريفية، التي ستَظْهر في مصر دون موارِبة. أما في سوريا مثلاً، حيث تَكْثر الأقلياتُ المذهبيةُ في فئات الريفيين العسكريين، فستبدو المسألة طائفية

في أصول المسألة الطائفية في المشرق

أو مانعةً لفئاتٍ معينة، اعتمادًا على خصائص لا تتعلّق بموقع هذه الفئات من عملية الإنتاج الاجتماعي

طبعًا هذا لا يعني أنّ تلك الفئات محرومةٌ تمامًا من العطاء، أو منفردةٌ به دون غيرها. إلاّ أنّ ظهور الظلم على مستوى دائرة التوزيع يعني إنتاجَ وعيٍ ذاتيّ لا يبالي كثيرًا بالمسألة الطبقية

وهكذا ستتحول الدولةُ من اختراع تقليدٍ ثقافي قومي إلى توظيفِ تقليدٍ ثقافيٍّ طائفي وإعادة مواءمتهِ.[1] ويترافق ذلك مع فشلها في كسر التخلُّف، وانتقالِ الطبقة الحاكمة إلى برجوازيةٍ بيروقراطية، والتحوُّلِ عن مهمتها الأساسية ـ ألا وهي الحماية الاقتصادية للفرد.

مهمة التصنيع السريع تطلّبتْ تراكمًا هائلاً لرأسمال المال، لم يكن ممكنًا إلاّ عبر التدخّل المكثّف للدولة في المجال الاقتصادي، ليصبح القطاعُ العامُّ هو المستثمرَ شبهَ الوحيد. وهكذا خَلقت الدولةُ طبقةً وسطى كبيرةً تعتاش عليها مباشرةً. إلاّ أنّ هذا النموذج انتهى إلى الفشل: فلا هو كَسَرَ التخلُّفَ، ولا نجح في خلق اقتصادٍ متكوِّرٍ على ذاته أو سوقٍ محليةٍ تَسْمح له بالإقلاع.

في المقابل، وفي حالةٍ لا تعتمد الشرعيةَ الثوريةَ مثل لبنان، فإنّ هذه الدولة لم تحاولْ أصلاً اختراع تقليدٍ قومي، بل بُنيتْ منذ البداية على تقاسم طائفي، أيْ ضد ـ الدولة. ضمن هذه الخصوصية اللبنانية ستكون الطائفةُ أيضًا كيانًا سياسيّاً، وشرطًا أوليّاً للدخول إلى عالم الدولة. حتى الهوية اللبنانية ستصبح هويةً طائفيةً مقنّعةً محتَكَرةً من إحدى الطوائف، مقابل هويةٍ قوميةٍ تحتكرها طائفةٌ أخرى. الهوية الطائفية هنا شرطٌ أوليّ لوجود الدولة (الكيان اللبناني) ذاتها، ونفيٌ لها في الوقت نفسه.

الطائفة ككائن اقتصادي

أخذتْ قدرةُ الدولة على الحماية بالانهيار. فمَنْ سيحمي الفردَ من الفقر والبطالة والعوز؟ إنها الطائفة أو العشيرة.

هكذا راحت الطائفة تستعيد دورَها بسبب فشل الدولة في تحقيق مشروعيتها وينبغي القول إنّ الطائفة ليست مجردَ وعيٍ كاذب، بل هي بعدٌ حقيقيٌّ للهوية هَيْمَنَ بفعل: (١) حاجة الدولة، التي ارتَدَتْ جهازَ سلطة، إلى ضمان استمرارها وضمان تذرير المجتمع؛ (٢) توفير مطالب مادية، وبالتحديد الحماية الاقتصادية، بل والقانونية، لأبنائها. فالطائفة ستعزِّز أنماطًا للسلوك الاقتصادي، مثلَ علاقاتِ البيع والشراء من أشخاص ينتمون إلى الطائفة نفسها، أو أولويةِ تشغيل ربّ العمل لأفراد من طائفته، أو «الواسطة»، وعلاقاتِ الفساد، وبناء نماذج تأهيل اقتصادي تكون أكثرَ ارتباطًا بها من غيرها من الطوائف. وستَعْمل الطائفةُ، في النهاية، على إنتاج نفسها كوحدة اقتصادية فرعية من نوع خاص.

يمكن هنا النظرُ إلى لبنان كنموذج لهذه الظاهرة. فاقتصادُ لبنان هو اقتصادٌ خدمي للاقتصادات الريْعية التي تحيط به، وشكّل قطاعُ الخدمات المصرفية والصحية ـ وما تطلّبه من مستوًى عالٍ من المهارات ـ جوهرَ اقتصاده. وهذا القطاع مكوَّن بمجمله من المسيحيين، استمرارًا للدور التجاري المسيحي الأقدم، وهو ما يدلّ على نوع من استبطان المهارات في نماذج التهيئة الاجتماعية للطائفة المسيحية ضمن نوع من تقسيم عملٍ وظيفيٍّ طائفي وهذا ما سيَدْعم رؤيةَ الصراع السياسي في لبنان دومًا على أنّه صراعٌ طائفي، والنظرَ إلى الوضعية الاجتماعية على أنها حقٌّ طائفي مكتسبٌ أو مغتصبٌ هنا لا تعيد الطائفةُ إنتاجَ ذاتها كمجموعة دينية، بل كوضعية اجتماعية.

هذه الأمور لم تُدرسْ اقتصاديّاً حتى الآن، لكنها مدرَكَةٌ من قبل الجميع. وهي ليست مدرَكة إلاّ لأنها واقعية، حتى لو كان حجمُها الواقعي أقلَّ من حجمها في أوهام مدركيها.

١ ـ يمكن ملاحظةُ هذا التحوُّل في كتابة التاريخ فهذا التاريخ سيكون تاريخًا قوميّاً (مع عبد العزيز الدوري، وعبد الله عبد الدايم)، حيث يُنْظر إلى التاريخ على أنّه تاريخُ تكوُّن الأمة، وستكون الانتماءاتُ الأخرى إمّا تراثًا فلكلوريّاً أو انحطاطًا لوعي الأمة وإمّا حاليّاً فستَشْهد كتابةُ التاريخ تحوُّلاً باتجاه إعطاء اهتمام أكبر للأقليّات وتواريخِها الخاصةِ التي استُبعِدتْ سابقًا، أو ستشهد تأريخًا للحقبة ما قبل العربية إنّه انتقال من تاريخٍ يعتمد الغائيةَ القوميةَ إلى تأريخ يُثْبت تعدُّدَ الهويات، ويَفْصلها تمامًا بعضَها عن بعض

الطائفية الجديدة مندمجة في النظام العالمي وتتبنّى قيمَه ومعاييرَه في النجاح.

الطائفية الجديدة

تعود الطائفة كنتاجٍ لنقيضتها الدولة. ولكنها تعود بشكلٍ جديد، وتتضمن أمورًا كثيرةً من نقيضتها.

إنّ السياسة، كنتاج للبشر أنفسهم، فكرةٌ أدخلتْها الدولةُ إلى المجتمع، وهي الفكرة التي ستجد طريقَها إلى الطائفية الجديدة السيادة في هذه الطائفية ليست لرجال الدين، بل للعَلْمانيين، وأحيانًا ضد رجال الدين أنفسهم. أبناء الطائفة يتدخّلون في إدارة شؤون طائفتهم، وتحقيقِ أكبرِ نفعٍ لها، ودَفْعِ رجال الدين إلى الشؤون الروحية وحسب.

هذا التناقض بين العلمانيين ورجال الدين لم يُحْسم بعد، ولكنه سيكون التناقضَ الأهمَّ للمسألة الطائفية في المستقبل فالهوية الطائفية ذاتُ بعدٍ دينيّ، ولهذا لا يمكن وضعُ رجال الدين جانبًا. وفي المقابل، فإنّ التسييس المتزايد للطائفة يعزّز بعدَها المدني والحقّ أنّ هذا التناقض تُمْكن ملاحظتُه الآن في جميع الطوائف، وإنْ ليس على المستوى نفسه

كذلك يميِّز الطائفيةَ الجديدةَ القوةُ التي تأخذها من تطور النظام العالمي. فالطائفية الجديدة مندمجةٌ تمامًا في النظام، وتتبنّى قيمَه ومعاييرَه في النجاح. إنّها تقدِّم الحمايةَ، لكنّها تؤكّد على الحرية الشخصية والفردية وإثبات الكفاءة. وفي المقابل، فإنّ مسيرة العولمة تُضْعف الدولةَ، وتقوم بتنميطٍ متزايدٍ للقيم والسلوكيات الاقتصادية وبتعميم ثقافةٍ استهلاكيةٍ شبهِ موحّدة، ولكنها تستدعي مواجهةً للتَنميط ليس على المستوى الاقتصادي أو السياسي المستوعَبَيْن من قِبل النخبة الطائفية، وإنما على المستوى الثقافي. فالهوية الثقافية هي الدرع، وبخاصةٍ لأنها قابلةٌ للاندراج في سياقٍ استهلاكي دون أن تَفْقد وظيفتَها الرمزية.

الهوية الرمزية تعطي لأبنائها إحساسًا بالتضامن والانتماء إلى الجماعة عبر رموزهم (حجاب/صليب). ومع تقدُّم العولمة والانحلالِ المتزايد للدولة ولمعنى السيادة، تغدو الهويةُ الطائفيةُ، بـ «ثقافويتها» وتجاوزها للدولة وحمايتها الاقتصادية، الوجهَ الآخرَ للعولمة وهو ما يلقى الدعمَ من التقدم المعلوماتي الذي يَسْمح لأبناء الطائفة بالتواصل، وتعزيزِ إحساسهم بهويتهم الرمزية والعابرة للمكان في مختلف دول العالم، وإعادةِ اكتشاف المخزون التاريخي وتقديمِه للرعيّة.

خاتمة

يُمْكن إرجاعُ المسألة الطائفية إلى فترة انحلال السلطنة العثمانية وانهيارها، مرورًا بإعادة تشكيل المنطقة، ومحاولةِ الدولة تحقيقَ التجانس للمجتمع.

وهي تستند إلى أرضية واقعية تقوم على الحماية الاقتصادية، واستدماجِها لسلوكياتٍ ومعاييرَ في التربية ستساعد فيما بعد على امتلاك مهارات تؤهِّل أعضاءها لأخذِ أماكنَ شبهِ محدَّدةٍ لهم، وكذلك إدخال سلوكيات غير اقتصادية في الحياة الاقتصادية

الطائفية ليست امتدادًا للمِلَلِ القديمة، بقدْر ما هي خمرةٌ جديدةٌ في جِرارٍ قديمة. كما تمتاز الطائفيةُ حاليّاً عن تلك الأقدم بأنها مَدنيةٌ في جوهرها، ولكنّ مدنيتها ستبقى أحدَ تناقضاتها

لا يعني ذلك أنّها مسألة جيدة أو سيئة وحسب، وإنما هي مسألة ذاتُ طبيعةٍ جدلية في نشوئها ونتائجها. فالطائفية ستُضْعف من إمكانات التحرر الفعلي، ولكنها لن تلغيَه، بل قد تَفْتح البابَ أمام مساراتٍ غيرِ متوقعة: فهي، من جانب، تُضْعف سطوةَ الدولة؛ لكنّ هذا الإضعاف، من جهة ثانية، لا ينتهي إلى الحرية بل إلى نقل التناقض إلى داخل الطائفة، وبينها وبين الهوية الوطنية.

هناك حاليّاً رغبةٌ في تجاوز الطائفية عبر إعادة الاعتبار إلى مؤسسة الدولة ودمقرطتها. لكنّ هذا الخيار، كما يبدو لي، يعاني نقصًا فادحًا لأنّه يُهْمل السياقَ العالمي المتَّسِمَ بالانحلال المتزايد للدولة، وبخاصةٍ على المستوى الاقتصادي الذي يشكّل أرضيةً لانبعاث الهويات الطائفية.

الرهان أمامنا هو العملُ في هذا التناقض، ومحاولةُ استكشاف الطريق.

دمشق

موريس ياسر عايق

كاتب سوري.